

Botschaft der Republik Tunesien
Ständige Vertretung bei den
Vereinigten
Internationalen Nationen und
Organisationen



سفارة الجمهورية التونسية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم
المتحدة
والمنظمات الدولية
فيينا

كلمة الوفد التونسي بمناسبة الجزء رفيع المستوى
خلال الدورة (63) للجنة المخدرات
- النقاش العام -
(فيينا، 02 مارس 2020)

سعادة السفير منصور أحمد خان، رئيس الدورة (63) للجنة المخدرات

معالي السيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

معالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الـ63 للجنة المخدرات ولكافة أعضاء المكتب المؤقت، مُعبراً لكم عن التقدير لما بذلتموه من جهود موصولة من أجل الإعداد لهذه الدورة التي ستكون بلا شك مناسبة لتعزيز التعاون الدولي للقضاء على المخدرات التي لا تزال تُشكل تهديداً عالمياً خاصة بالنسبة للشباب.

كما لا يفوتني أن أعبر لكم عن تقديري للدور القيم الذي اضطلعتم به في تسيير المشاورات غير الرسمية الخاصة بالإجراءات التي يتعين على اللجنة اتخاذها فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية الخاصة بالقنب والمواد المتصلة به والجهود التي بذلتموها من خلال مجموعة المقترحات التي تقدمتم بها قصد التوصل إلى حل توافقي.

والشكر موصول إلى سعادة سفير السودان الشقيقة على جهوده خلال ترأسه الدورة الـ62 للجنة.

كما أودّ أن أتقدم بالتهاني الحارة لمعالي السيدة غادة والي، لتعيينها كأول سيدة عربية وإفريقية مديرة تنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومديرة عامة لمكتب الأمم المتحدة بفيينا متمنياً لها النجاح والتوفيق في مهامها السامية خلال فترة توليها لهذا المنصب الأسمى الهام.

ولا يفوتني أن أعرب عن تقديري وشكري بهذه المناسبة إلى كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل جهودهم البناءة لتنفيذ ما نصّت عليه الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات بالإضافة إلى ما تضمنته الإعلان السياسي وخطة العمل لسنة 2009 والإعلان الوزاري لسنة 2014 والوثيقة الختامية الصادرة عن الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مشكلة المخدرات العالمية في 2016.

والشكر موصول لأمانة المكتب على عملها الدؤوب من أجل توفير الظروف الملائمة لانعقاد هذه الدورة.

السيد الرئيس،

لا يسعني في مستهل كلمتي إلا أن أضم صوتي إلى ما جاء في مداخلات المجموعتين العربية والإفريقية ومجموعة السبعة والسبعين زائد الصين خاصة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في إطار تقاسم للمسؤوليات يقوم على مقاربة متوازنة وشاملة ومندمجة تضع في الحسبان ما نواجهه اليوم من تحديات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

تحرص تونس على مواصلة التزامها بما ورد في الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن مراقبة المخدرات وقد استقبلت في هذا الإطار خلال شهر أكتوبر 2018 وفدا من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الذي أقر ما أبدته الحكومة التونسية بهذا الالتزام وتصميمها على مواصلة تكثيف عملها للوقاية من الإدمان على المخدرات، وعلى علاج وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من مشاكل تتصل بهذه الآفة، بما في ذلك داخل السجن. كما تم الإشادة بكفاءة ومهنية المسؤولين التونسيين في هذا المجال، وتمت الإشارة إلى الجهود التي بذلها بلدنا من حيث الإصلاحات التشريعية ودعم مكتب مكافحة المخدرات الوطني.

وإذ ترحب تونس باعتماد الإعلان الوزاري لسنة 2019 حول تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي قصد التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات ومواجهتها فإن بلادي تسعى من خلال سياستها لتحقيق الأهداف المضمنة في الإعلان السياسي وخطة العمل لسنة 2009 والعمل بما ورد بالإعلان الوزاري لسنة 2014 والوثيقة الختامية لسنة 2016 بالإضافة إلى البيان الوزاري لسنة 2019 إلى إقرار برنامج للنهوض بالصحة النفسية الذي يركز بالأساس على المساعدة على التخلص من الإدمان. كما تحرص بلادي على التعاون الفعال مع منظمات المجتمع المدني لمكافحة هذه الآفة التي تستهدف شبابنا عبر الاستئناس بالتجارب العالمية في المجال.

وفي هذا الصدد، تم، بتاريخ 25 أبريل 2017، تنقيح القانون عدد 52 لسنة 1992 المتعلق بالمخدرات فأصبح للقضاة هامش اجتهاد أكبر في السلطة التقديرية ودراسة ملفات القضايا الخاصة بالاستهلاك مما يمكن من تفادي عقوبة السجن في حالة الاستهلاك لأول مرة. فالفصل 12 الملغى، كان يخول للقضاة إصدار عقوبات لمستهلك المادة المخدرة تصل إلى 5 سنوات سجنا كأقصى تقدير كما أنهم مجبرون على إصدار عقوبة بسنة سجن نافذة و1000 دينار خطية كحد أدنى. مما يعتبر خطوة إيجابية في انتظار إصدار قانون جديد يضم جوانب التحسين والعلاج.

وقد تم خلال سنة 2019، إعادة فتح مركز "أمل" للإنصات والوقاية والعلاج من الإدمان بتونس الكبرى تبلغ طاقة استيعابه 60 سريرا وذلك بعد إعادة تهيئته بطريقة مدروسة تتماشى مع خصوصية هذه المؤسسة في إطار الخطة الوطنية لمكافحة الإدمان والرامية لاستقبال ومعالجة الشبان من كل أنواع الإدمان. كما أن مركزا ثانيا بمدينة صفاقس هو الآن قيد إعادة التهيئة إلى نهاية عام 2020. هذا ويتم الاعداد لدليل لإدخال العلاج ببدائل الميثادون وذلك لرعاية متعاطي المخدرات الأفيونية عن طريق الحقن، المزمع استكمالها سنة 2021. كما يوجد مشروع لإنشاء شبكة لجمع البيانات عن تعاطي المخدرات سيقوم بتنفيذه كل من المكتب الوطني للمخدرات والمعهد الوطني للصحة لتكون أداة أساسية لتحديد السياسات الداخلية لمكافحة المخدرات.

أما فيما يتعلق بتعزيز القدرات فإن بلادي توفر تكوينا أكاديميا في مجال الوقاية و معالجة الإدمان في كليات الطب الثلاثة في تونس. كما تقوم تونس بالتعاون مع شركائها بمجموعة من المشاريع الهادفة إلى تعزيز القدرات في مجال الصحة والامن من بينها مشروع EU4Monitoring Drugs ومشروع تدريب المدربين في علاج اضطرابات إدمان المخدرات. وقد شارك نهاية السنة الماضية مجموعة من الخبراء التونسيين في التكوين الذي نظمه المخبر التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار البرنامج الخاص بمراقبة الحاويات مما أسهم في دعم قدراتهم في مجال التعرف على العديد من المواد المخدرة وغيرها بالإضافة إلى منحهم معدات في الغرض. وتعتبر هذه المبادرات في غاية الأهمية بالنسبة لبلادنا خاصة فيما يتعلق بالتعاون التقني والدعم اللوجيستي الذين يمكنان من مكافحة المخدرات ومعالجة تداعياتها.

السيد الرئيس،

إسمحوا لي، في ختام كلمتي، أن أؤكد مجددا على أهمية العمل سويا على إنجاح الدورة الحالية للجنة المخدرات عبر اعتماد حلول جذرية لهذه الآفة قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني في إطار مقارنة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وذلك بمساندة من المجتمع الدولي.

وشكرا

